في الجلسة الأولى لملتقى الكويت الاستثماري

الحجرف: الكويت تسعى إلى تنمية قطاع المشروعات الصغيرة

■ نواجه تحديات كبيرة لها أبعاد مختلفة.. من أهمها التحدي الاقتصادي

■ التعليم... أحد المحاور الاساسية للتنمية المستدامة

نايف الحجرف خلال المؤتمر

جانب من المؤتمر

كتب محمد إبراهيم

قال وزير التربية والتعليم العالي نايف الحجرف ان الكويت تسعى لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة الذي لابد من وجوده قوياً لنمو أي اقتصاد، مشيرا على قدرة الملتقى على ان يكون جسرا بين تطلعات الشباب في المشروعات الصغيرة ورؤية الدولة، نظرا لأهمية قطاع المشروعات الصغيرة في أي كيان اقتصادي.

وتحدث الحجرف خلال الجلسة الأولى من «ملتقى الكويت الاستثماري «عن علاقة التعليم بالاقتصاد والاستثمار. فالتعليم هو محور أساسي لأي تنمية سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، واستطرد: « وفي هذه الأيام نحن نحتفل بمرور 100 عام على انطلاق التعليم النظامي في الكويت والذي شهد تطوراً كبيراً جدا بالنظر إلى بداية المسيرة التعليمية وتواضع بداياتها، ودليل ذلك هو وجود د. حصة العجيان وهي دكتورة وأستاذة في التمويل، وهي من مخرجات التعليم في الكويت».

وأضاف الحجرف: نحن أمام تحديات كبيرة ولها أبعاد مختلفة، لعل أهمها هو التحدي الاقتصادي الذي من المفترض أن يبدأ من الفصل الدراسي، حيث تحتاج قيمة العمل لأن ترسخ في المسيرة التعليمية في الكويت بفصولها الدراسية المختلفة، كما أشار إلى ضرورة أن يكون هناك تجربة بجانب التعليم السليم، حيث أن للتجربة مع التعليم قيمة كبيرة جدا.

وأضاف: « لدينا رؤية لتشجيع الشباب وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة، وداعما تحث الشباب على اتخاذ الخطوة وتأسيس مشروعاتهم الخاصة بهم ».

واستطرد الحجرف: « عندما تخرجت من الثانوية العامة كانت لدي رغبة لدراسة العلوم السياسية، وحينها قال لي والدي اذهب إلى التخصص الذي تستطيع أن تجد من خلاله وظيفة غير حكومية ».

وأشار الحجرف إلى توقيع اتفاقية تعاون مع اتحاد الصناعات لتطوير مفاهيم العمل والصناعة للطلبة لتوضيح ما تحتاجه المصانع والمشاريع الصغيرة لتعزيز مفاهيم العمل في المناهج الدراسية.

وفي ابريل المقبل سيتم انعقاد ملتقى مع الطلبة حديثي التخرج من الثانوية العامة أو ممن أوشكوا على التخرج من الثانوية العامة مع ارباب العمل لتحديد حاجة سوق العم ولمساعدة الطلبة في تحديد وجهتهم الدراسية الجامعية.

وأكد الحجرف على أن المشروعات الصغيرة تدعم بكل قوة هذا المشروع وذلك لأهمية هذا القطاع وقيمته بالنسبة للاقتصاد الكويتي.

من جهتها أكدت الأستاذة منيرة الفضلي الوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية على أهمية الملتقى وخصوصاً الاهتمام والتركيز على قطاع المشروعات الصغيرة، والسعي لتغيير المفاهيم لدى الشباب بضرورة الاعتماد على انفسهم وتأسيس مشروعاتهم.

و اشارت الفضلي إلى بعض السلبيات والتحديات التي تعالجها المشروعات الصغيرة من الجانب الاجتماعي، مستطردة « فوجود فرصة العمل المناسبة للشباب تقيهم الوقوع في الكثير من السلبيات الاجتماعية».

وأضافت الفضلي أن هناك الكثير من القنات التي تتلقى مساعدات ودعم من وزارة الشئون وتبنينا في عام 2007 مشروع « من كسب يدي » لعدة فئات يتم دعمها من خلال تأسيس مشروعات صغيرة خاصة لتساعد هذه الفئات من خلال الوزارة.

واستطردت منيرة الفضلي: « لو نظرنا لبعض الحلول التي تتطلع إلى الفكرة الشاملة الكلية، فمن الضروري أن يكون لدينا مناهج تؤسس لثقافة الاعتزاز من كسب اليد والعمل بشكل عام، وهذا هو دور المناهج التعليمية في ترسيخ هذه المفاهيم الإيجابية، وهناك أيضاً الكثير من الجهود لمؤسسات ووزارات أخرى ولكن هذه الجهود جهود متفرقة وليست موحدة».

وأضافت: « وكذلك بالنظر إلى مشروعات الدولة المطروحة في المناقصات كلها مشروعات كبرى لا يستطيع الشباب أن يتقدم إليها، فعلى الدولة أن تراعي وجود عدد من المشروعات التي يمكن أن يستفيد منها صغار المستثمرين».

كما أشارت إلى ضرورة تعزيز الثقافة العامة لدى المجتمع بضرورة وأهمية العمل اليدوي ودعم هذا التوجه من المجتمع، وكذلك الحد من استيراد السلع والمنتجات التي يمكن أن تنتجها المشروعات الصغيرة للشباب الكويتي.

وقد بدأ طارق محمد الصالح رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية بالإجابة على تساؤل « لماذا المشروعات الصغيرة » قائلاً: هناك عدة أسباب تجعل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مهما جداً، خصوصا لو نظرنا للدول التي تعتمد هذا النوع من المشروعات نجدها قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية.

وأشار الصالح إلى أنه بالنظر إلى الكويت واقتصادها هناك عدة معوقات وتحديات سواء على مستوى الميزانية العامة التي تعتمد بشكل كلي على النفط الذي يوفر 92 في المئة إلى 95 في المئة من إيرادات الموازنة العامة، إضافة إلى الزيادة المستمرة في بند رواتب موظفي القطاع العام التي قفزت من 3 ملايين دينار في السنة المالية 1999 / 2000 إلى نحو 9.2 في عام 2011 / 2012.

وأوضح أن استمرار سيطرة الحكومة على النشاط الاقتصادي يقلل من فرص خلق وظائف جديدة، في وقت تحتاج فيه الكويت إلى خلق نحو 150 الف فرصة عمل في عشر سنوات، الأمر الذي يحتم فتح الباب أمام القطاع الخاص للعب دور أكبر في الاقتصاد الكويتي.

وشدد على ضرورة وجود تعريف محدد للمشروعات الصغيرة وفق معايير اقتصادية واضحة، سواء استنادا إلى قيمة رأسمال المشروع أو عدد العاملين فيه، مشيرا إلى عدة دول لها تجارب ناجحة جدا في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وتركيا.

من جانبه أشار فارس العنزي مدير المشروعات الصغيرة- برنامج إعادة الهيكلة – أن المشروع بدأ في عام 2001، مشيراً إلى تأكيدات حضرة صاحب السمو على أهمية العمل الشريف، منها تنطلق لتعزيز المشروعات الصغيرة.

وأشار فارس العنزي إلى معدلات السكان في الكويت وتوزيعها من خلال معدل نمو السكان، الأمر الذي يشير إلى خطورة يجب التعامل معها بشكل سريع، وكذلك أشار إلى سوق العمل وتوزيع نسبة الكويتيين والوافدين بنسبة 70 في المئة وافدون في مقابل 30 في المئة للمواطنين.

كما أشار العنزي إلى الأمن الوطني من خلال هذه « الاختلالات » في التوزيع السكاني وسوق العمل.

وأيضا فيما يتعلق الاقتصاد فإن الاعتماد على النفط مسألة يجب إعادة النظر فيها، في إطار دعم المشروعات الصغيرة لتعزيز الاقتصاد.

وبالنسبة لمخرجات التعليم فإن مخرجات التعليم لا تستطيع أن تتوافق مع احتياجات السوق، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في العملية التعليمية بشكل كامل.

وقد أشار إلى إنشاء مركز الميادين الذي يضم 9 جهات حكومية وخاصة لدعم المشروعات الصغيرة فنياً وإدارياً، وأيضا إنشاء حاضنات الأعمال لفئات مختلفة في المجتمع، بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات، ومركز التدريب الذي سيقيم برامجا تدريبية لمدة 30 يوما تشمل كافة تفاصيل تأسيس وإدارة المشروعات الصغيرة مع إلزام مركز التدريب بعمل دراسة جدوى لمشروعات الشباب الذين تم تدريبهم، بالإضافة إلى إيجاد منافذ تسويقية وترويجية لمنتجات المشروعات الصغيرة، وكذلك توفر استشارات مجانية، وهيئة عامة إلى المشروعات الصغيرة.

وقدمت حميدة رحيمي مستشارة تطوير الأعمال بمجموعة الزلزلة وجيمي للاستشارات عرضاً تناولت فيه الهيكل الإداري لأي شركة وتفاوت نسبة الجوانب الفنية والبشرية، والهيكل الوظيفي وتركيبة الأعمال في المشروع الصغير ما بين مرحلة البحث والتطوير ثم مرحلة النمو في التشبع.

وأكد سلمان الخريبط رئيس الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة على أن الشباب هم عماد المجتمع والمحرك الأساسي لكل تقدم ونمو، كما أن الكويت تعتبر دولة شابة.

كما أشار إلى أن مخزون النفط في الكويت يتناقص، والشباب الكويتي يدركون ذلك ويعونه، والكويت قد أولت اهتماما كبيرا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد فتح صاحب السمو آفاق النمو للمشروعات الصغيرة ليس فقط على مستوى الكويت بل على مستوى العالم العربي من خلال.

البراك: القيادة السياسية هي التي تحقق النمو الاقتصادي

قال د. سعد البراك الخبير الاقتصادي في الجلسة الثانية للملتقى أنه في الحديث عن الاقتصاد أو أي من فروعه لا يمكن أن نتكلم بمعزل عن السياسة.

وأشار البراك إلى أن الأغلبية الحقيقية في العالم العربي من الشباب، ولا أعتقد أن القيادات السياسية في العالم العربي قادرون على استيعاب أفكار هؤلاء الشباب والتماشي مع تطلعاتهم.

وأشار إلى أن القيادة السياسية الرشيدة هي التي تحقق النمو الاقتصادي السريع، وأن الناتج القومي للكويت في عام 2011 هو 160 بليون دولار، قطر 170 بليون دولار، والإمارات ضعف الكويت، وذلك علينا مواجهة الحقائق ومعالجة الثقة بين الناس والحكومة.

المزيدي: مطلوب تعزيز قطاع المشروعات الصغيرة

عرض طارق المزيدي رئيس الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة بعض الأرقام في الفترة من 2007 – 2012 تقيس ملخص أعمال الشركة التي أسست في 1998 حول عدد المبادرين أصحاب المشروعات الصغيرة.

وقد أوضح أنه في الفترة من عام 2007 وحتى عام 2012 تمت الموافقة على 125 مشروعا بإجمالي 21 مليون دينار بلغت مشاركة الشركة بها 15.651.085 دينار كويتي.

وتوزعت المشروعات ما بين خدمي ومهني وصناعي وحرفي، وقد بلغ عدد المبادرين من الذكور 62 مبادرا بينما عدد المبادرين من الإناث 63 مبادرة.

وذكر أيضا عدة أمثلة من الدول التي استطاعت ان تزيد من نموها الاقتصادي من خلال تعزيز قطاع المشروعات الصغيرة.

تناول د. زهير المزيدي أستاذ التسويق ومدير مؤسسة الإعلاميون العرب خلال مداخلته عدد من النصائح التي يمكن أن يعتمد عليها المبادر أو صاحب المشروع الصغير، وتنوعت النصائح مابين نصائح مالية وإعلانية، مؤكداً على أهمية الدراسات والأبحاث وعدم اتخاذ خطوات بدون دراسة علمية أو الاعتماد على الدراسات المسحية للوزراء والهيئات.

وقد أشار وليد الخشتي مدير العلاقات العامة والإعلام Zain إلى مسؤولية زين الاجتماعية ونظرها على تعزيز قطاع المشروعات الصغيرة ودعم الشباب. وكذلك فإن دعم قطاع المشروعات الصغيرة هو توجه عام لدى زين، ورعاية المشروعات الصغيرة مجرد جانب من هذه المسؤولية، إلا أن زين طورت الفكرة بوجود استشاري يقدم خبراته للمبادر، وأيضا سنطلق في قادم الأيام مشروعنا «زين فكرة عظيمة» بمجموعة من التعديلات التي من أهمها أن زين سوف تتكفل بدعم الفكرة وتنفيذها من الألف إلى الياء.

كما أشار الخشتي إلى مشروع «كويتي وأفتخر» الذي ندعمه وترعاه زين كونه أحد الفعاليات المهمة الآن في الكويت.

وزير التجارة: طريق الصناعة سيوصل الاقتصاد الوطني إلى مصاف الدول الكبرى

توفيق الربيعة

الرياض – أكد وزير التجارة والصناعة السعودي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة أن دعم صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة ساهم تطوير جدة 3 توسعة مساحة جدة3 من 20 مليون م2 إلى 79 مليون م2، والآن نجد المشروع تظهر معالمه على أرض الواقع وهناك إقبال من مئات المصانع للبدء ببناء مصانع جديدة وسيتم البدء بالإنتاج في هذه المصانع بالتزامن مع أعمال التطوير، كل هذا سباق مع الزمن لما يجده الصناعيون من دعم مميز من أمير المنطقة وما يجدونه من فرص وجاذبية اقتصادية للمشاريع الصناعية.

وأضاف خلال زيارته عدد من مشاريع التطوير في المدينة الصناعية الثانية والثالثة بجدة، أن توفير مدن لهذه المدينتين كان سببا في استقطاب أكثر من 500 مشروع صناعي ستلعب دورا رائدا في توفير فرص عمل للمواطنين وإنتاج منتجات وطنية مميزة بالجودة وتزيد من صادرات المملكة وتنوع مصادر الدخل وتوطن التقنية والمعرفة المتقدمة.

وأضاف أن الدولة تقدم حوافز وتسهيلات جلابة للاستثمارات ومدن تقدم فرص صناعية وخدمية واعدة فباب الاستثمار الصناعي مفتوح للجميع وطريق الصناعة بالمملكة سيوصل الاقتصاد الوطني إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى.

وكان الربيعة قد افتتح ثلاثة مصانع في جدة1 وهي مصانع محمود سعيد ومصنع جمجوم للصناعات الطبية ومصنع حلواني إخوان، حيث ينتج مصنع محمود سعيد علب المرطبات والأغطية، وتنتج شركة مصنع جمجوم للصناعات الطبية المحدودة فتنتج قساطر وأجهزة محاليل وريديه وملابس جراحية للمرضى وأطقم غيار مختلفة، وينتج مصنع شركة حلواني إخوان معجنات وسكر معبأ ومناديل معطرة.

من جانبه، دعا مدير عام «مدن» المهندس صالح الرشيد المستثمرين إلى استغلال التسهيلات والحوافز في المدن الصناعية الواعدة المنتشرة في جميع أنحاء المملكة، مؤكداً أن هذه المدن ساهمت في توزيع التنمية بشكل متوازن بين المدن الكبرى والمدن الصغيرة فقد استقطبت الهيئة في مدنها الـ29 مشاريع صناعية وخدمية وطبية وسكنية واوجدت بيئة تنموية، وكانت رائدة ومحفزة للقطاع الخاص للاستثمار في المدن الجديدة.

«برقان» يعلن عن الفائزين في حملة البطاقات

شعار برقان

اعلن بنك برقان امس اليوم الفائزين في حملة بنك برقان لحاملي بطاقاته بجهاز أيباد 3 وهاتف سامسونغ جالاكسي اس 3. وهم: رياض الصالح و قوار المرزوق.

يأتي إعلان الفائزين ضمن العرض الذي اطلقه بنك برقان مؤخرا لحملة بطاقاته حيث يحصل العملاء عن كل 10 دنانير يتم انفاقها داخل الكويت فرصة لدخول السحب الشهري. اما اذا استخدم العملاء بطاقاتهم خارج الكويت، فستتضاعف فرصهم في دخول السحب. هذا ويتماشى عرض بنك برقان مع التزامه المستمر بتقديم مزايا متعددة لكافة عملائه تناسب اسلوب حياتهم. لمعرفة المزيد حول كافة خدمات بنك برقان بالإضافة إلى مختلف العروض التي يقدمها البنك.

«اتحاد غرف التعاون» يتبنى مقترح البحرين بإنشاء شركة عقارية بمليار دولار

غرفة تجارة وصناعة البحرين

أكد رئيس لجنة العقارات بغرفة تجارة وصناعة البحرين حسن إبراهيم كمال أن الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تبنت الفكرة التي تقدمت بها غرفة التجارة بهدف إنشاء شركة عقارية خليجية «شركة مساهمة» برأسمال مقترح قدره مليار دولار تستهدف حل المشكلة الإسكانية والمساعدة في توفير وحدات سكنية لمواطني هذه الدول في ظل النمو السكاني المتزايد والحاجات المتجددة على الوحدات السكنية، كما أنها تعد الأولى من نوعها التي تجمع بين دول التعاون في شركة عقارية متخصصة.

وأوضح كمال أنه وفقاً للتصور الأولي للشركة الذي تقدمت به مملكة البحرين فإن الأهداف والأغراض تستهدف توفير مساكن تملك للمواطنين والأجانب وفق ضوابط معينة والاستثمار في قطاع العقار بما يدعم القطاع الخاص وتطور دوره التنموي ويكون ذلك عبر تنفيذ المشروعات العقارية والمساهمة فيها لتوفير الوحدات السكنية بغرض التملك لمواطني التعاون والأجانب، والاستثمار في مجال تصنيع مواد البناء، وتوفير التدريب للمواطنين في مجال العمل العقاري.

كما سيكون من أهداف الشركة دعوة المستثمرين الخليجيين الى المساهمة في تنفيذ مشروعات مشتركة تعمل في مجال تطوير النشاط العقاري بدول المجلس، وتنفيذ شراكات تقنية مع شركات عالمية وإقليمية بهدف تطوير المباني السكنية والتجارية.

وأوضح ان رأس المال المقترح مليار دولار موزعة على 100 مليون سهم قيمة السهم 100 دولار، ويقسم رأس المال بالتساوي على دول مجلس التعاون الست وسوف تطرح اسهم الشركة للاكتتاب العام في دول التعاون في حال الانتهاء من دراسة الجدوى والموافقة النهائية على التاسيس.

وقد احيل موضوع إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية إلى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والتي اعتذرت بدورها عن إجرائها لعدم توافر خبرات عقارية لديها، وبناء عليه تقرر تشكيل لجنة تأسيسية للشركة من أصحاب الأعمال بدول التعاون تضم في عضويتها كلا من: عبدالعزيز زكريا الجسمي وسالم عبيد السلامي من الإمارات، وحسن إبراهيم كمال من البحرين، وحمد إبراهيم الشويعر من السعودية، وشهاب بن يوسف العلوي من عمان، وراشد جمعة العذبة من قطر وعبدالعزيز الدغيشم من الكويت.

ومن جانبه قال خالد عبدالعزيز كشواني، رئيس مجموعة قطاع العقارات التي تعمل تحت مظلة غرفة تجارة وصناعة الشارقة وعضو لجنة العقار الخليجية إن الجهات المختصة تجري حاليا إجراء دراسة الجدوى حول المشروع، وان الإمارات تساند المقترح المقدم من غرفة تجارة وصناعة البحرين التي تقدمت بهذا المشروع للجنة العقار الخليجية.

وأضاف: إن لجنة العقار الخليجية تدارست المقترح وخلصت إلى انه من الضروري العمل على توفير دراسة جدوى اقتصادية، تتركز على مشروعات البنية التحتية، وتوفر الأنظمة المتعلقة بهذه الشركة، وتوفر الميزة والحوافز، وان تعمل تحت مظلة الأمانة العامة للاتحاد، وان يتم تحديد مجال عمل الشركة، وإيجاد ميزة تنافسية.

رئيس المركزي الأوروبي: أزمة اليورو لم تصل إلى نقطة التحول

اكد ماريو دراجي رئيس البنك المركزي الأوروبي أن الأزمة المالية التي تشهدها منطقة اليورو لم تصل إلى نقطة التحول. ونقلت وكالة الأنباء القطرية عن دراجي في تصريح له أمس قوله إنه توجد «إشارات مهمة» على تحسن الأسواق المالية، ولكن الاقتصاد الحقيقي لمنطقة اليورو لا يزال ضعيفا ولم يبلغ نقطة التحول. ولفت إلى ان البنك الأوروبي لا يمكنه أن «يرسم استراتيجية للخروج من هذه الأزمة إلا إذا رأى إشارات التعافي». في المقابل أعلن دراجي أن تعافيا اقتصاديا سيظهر في وقت لاحق من العام الجاري، وقال: «لا يوجد داع لاستراتيجية خروج».

وأفادت وكالة رويترز بانخفاض الأسهم الأوروبية أمس الخميس دافعة مؤشرا قياسيا للتراجع عن أعلى مستوى له في حوالي عامين والذي قفز إليه في وقت سابق من الجلسة مع تضرر أسهم شركات السلع الكمالية من تعليقات لرئيس شركة سواتش بشأن التوقعات لصادرات الساعات السويسرية.

وأنهى مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى الجلسة منخفضا في المئة0.3 إلى 1164.03 نقطة بعد أن كان صعد في وقت سابق من الجلسة إلى 1170.29 نقطة وهو أعلى مستوى له منذ مارس 2011.

وقال نيك حايك الرئيس التنفيذي لسواتش إنه يتوقع أن تنمو صادرات الساعات السويسرية ككل بنسبة في المئة5 إلى في المئة7 في 2013 انخفاضا من زيادة بلغت في المئة12.6 في الأحد عشر شهرا الأولى من 2012. وانخفض سهم شركة «إل.في.إم.إتش) –أكبر مصنع في العالم للسلع الكمالية– في المئة1.1 بينما هبط سهم هيرميس في المئة1.9 وسهم ريتشمونت في المئة2.1. وقال متعامل مقره باريس: «هذه هي الأسهم التي اظهرت صمودا اثناء أزمة ديون منطقة اليورو والناس الآن يبيعون هذه الأسهم لجني أرباح ويتحولون إلى أسهم هيفت مؤخرا وأمامها فرصة للصعود».

وخالف سهم نوكيا اتجاه السوق ليسجل قفزة بلغت في المئة11 بعد أن كشفت الشركة المصنعة للهاتف المحمول عن مبيعات قوية من هواتف لوميا الذكية. وفي البورصات الرئيسية في أوروبا اغلق مؤشر فينشيال تايمز البريطاني في لندن منخفضا في المئة0.05، بينما تراجع مؤشر داكس الألماني في فرانكفورت في المئة0.16 ومؤشر كاك الفرنسي في باريس في المئة0.39.